# تحليل قائمة المركز المالي ودورها في تقييم الأداء المالي للمؤسسة في ظل متطلبات النظام المحاسبي المالي - حالة مؤسسة سونلغاز بسطيف 2017- 2018 -

**The role of analyzing the financial position statement in evaluating the financial performance assessment under the requirements of financial accounting system- a case study that of the company Sonelgaz for the years2017/2018**


**تريش نجود** *

جامعة سطيف - الجزائر

abdounoudjoud@yahoo.fr

**سايح نوال**

جامعة سطيف - الجزائر

sayahnawel08@gmail.com



تاريخ الإستلام: 2023/01/18 تاريخ القبول: 2023/03/28 تاريخ النشر: 2023/03/31



**ملخص:**

هدف الدراسة هو تحديد انعكاس تطبيق متطلبات النظام المحاسبي المالي على جودة تقييم الأداء المالي للمؤسسة استنادا الى مؤشرات التحليل المالي لقائمة المركز المالي، من أجل قياس مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها المالية، معتمدين على أسلوب دراسة حالة مؤسسة سونلغاز وتوصلت الدراسة الى استنتاجات رئيسية أهمها: أن تطبيق النظام المحاسبي يساهم في تحسين شكل ومضمون قائمة المركز المالي بشكل يخدم أهداف التحليل، إضافة الى توفير معلومة مالية ذات مصداقية وهو ما سينعكس بشكل إيجابي على جودة تقييم الأداء المالي للمؤسسة، بما يساهم في الكشف عن الانحرافات ومعالجتها ان وجدت، أما الدراسة الميدانية ومن خلال قياس مؤشرات الآداء المالي بينت ان المؤسسة لم تحقق أهدافها المالية بشكل كلي لكنها تحترم التوازنات المالية وبعيدة عن خطر المديونية.



**الكلمات المفتاحية:** نظام محاسبي مالي، تقييم الأداء المالي، قائمة المركز المالي، مؤشرات التحليل المالي.

**تصنيفات JEL:** H11، G15.



**Abstract:**

The aim of this study is to determine the impact requirements of the financial accounting system application on the company's financial performance assessment quality on the basis of the financial analysis indicators of the financial position statement to determine the extent to which the company has achieved its financial objectives. To that end, we conducted a case study that of the company Sonelgaz for the years 2017/2018 based on the indicators above. The main conclusions of the study are as follows: The accounting system application helps to improve the form and content of the statement of financial position in a way that serves the purposes of the analysis, in addition to providing credible financial information. These elements will have a positive impact on the company's financial performance assessment quality, as they allow the detection/treatment of variances, if any. The field study, through the measurement of financial performance indicators, showed that the company did not fully meet its financial objectives, but respected the financial equilibrium and moved away from the risk of indebtedness.



**Keywords**: financial accounting system; financial performance assessment; financial position statement; financial analysis indicators.

**Jel Classification Codes:** H11; G15.



* المؤلف المراسل.

**1. مقدمة:**

تعد قائمة المركز المالي من أهم مخرجات النظام المحاسبي، حيث توفر بيان عن المركز المالي للمؤسسة في تاريخ معين وهي أحد أهم التقارير التي يسترشد بها في تقييم آداء المؤسسة في فترة مالية معينة، ولأن فعالية النظام تنعكس على فعالية مخرجاته، تبنت الجزائر النظام المحاسبي المالي الذي يتوافق بشكل كبير مع المعايير المحاسبية الدولية، في محاولة لتحسين مخرجات هذا النظام، والذي يركز على المعلومة المالية التي من شأنها توفير صورة صادقة عن آداء المؤسسة.

لكن ولأغراض اتخاذ قرارات رشيدة فان هناك حاجة لأساليب تمكن من قياس الآداء المالي للمؤسسة، بل أصبحت شرطا ضروريا لضمان البقاء والاستمرارية، ومن بين الأساليب المتاحة للمؤسسة لتقييم الأداء المالي، نجد التحليل المالي كأسلوب علمي هام يضم مجموعة من المؤشرات تساعد على تقييم الأداء المالي كما تساعد على استشراف المستقبل المالي للمؤسسة.

1.1. **إشكالية الدراسة:** تبرز اشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي: والتي بدورها تقسم الى ثلاث أسئلة فرعية للإحاطة بجوانب الموضوع:

- كيف ينعكس تطبيق متطلبات النظام المحاسبي المالي على المحتوى المعلوماتي للقائمة المركز المالي؟؛
- ما هو الهدف من تقييم الأداء المالي للمؤسسة؟؛
- هل اعتماد قائمة مركز مالي معدة وفق متطلبات النظام المحاسبي المالي تؤثر على جودة نتائج التحليل المالي في المؤسسة؟.

2.1. **الفرضيات:** جاءت الدراسة بغرض اختبار صحة الفرضية الرئيسية التالية:

تطبيق المؤسسة لمتطلبات النظام المحاسبي المالي من شأنه تحسين جودة نتائج تقييم الاداء المالي من خلال تطبيق مؤشرات التحليل المالي.

وللإجابة على التساؤلات الفرعية يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- ساهم تطبيق متطلبات النظام المحاسبي المالي في توفير قائمة مركز مالي مفهومة وقابلة للمقارنة؛
- تقيس مؤشرات تقييم الأداء المالي قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المالية؛
- قائمة المركز المالي المعدة وفق متطلبات النظام المحاسبي المالي تساهم في تحسين جودة ومصداقية نتائج تقييم الأداء المالي.

**3.1. الهدف العام:** تهدف الدراسة الى تحديد انعكاس تطبيق متطلبات النظام المحاسبي المالي والتي تتوافق مع المعايير الدولية على جودة ومصداقية المحتوى المعلوماتي لقائمة المركز المالي، والاعتماد على هذه القائمة في تقييم الاداء المالي وقدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية، من خلال تطبيق مؤشرات التحليل المالي، وفي الأخير اختبار هذا الهدف على مؤسسة سونلغاز.

**4.1. الدراسات السابقة:** تعددت الدراسات التي تناولت موضوع التحليل المالي وتقييم الآداء، لكن أهم الدراسات التي نجد أنها تتقارب بشكل كبير مع متغيرات الدراسة (التحليل المالي، النظام المحاسبي المالي، تقييم الآداء المالي) وفي حدود الاطلاع هي:

- دراسة يزيد تقرات بعنوان (استخدام أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية في ظل الاصلاح المحاسبي دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنتاج اللوالب والسكاكين والصنابيرBCR بولاية سطيف-للفترات المالية2011-2014-) حيث هدفت الى معرفة الجديد الذي جاء به الإصلاح المحاسبي في الجزائر فيما يخص تحليل القوائم

المالية، بغرض تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، والوقوف على مدى اهتمام المحللين الماليين في الجزائر للأدوات الحديثة للتحليل المالي، معتمدا على أسلوب دراسة حالة في الجانب التطبيقي، باستخدام المؤشرات المالية المتعارف عليها في الإدارة المالية، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها: أن التحليل المالي انجاز هام يقوم به شخص مؤهل علميا ومهنيا في جانب الإدارة المالية والمحاسبية باستخدام أدوات مالية متعارف عليها، ومن خلال الدراسة الميدانية توصل الباحث الى أن المؤسسة تحقق توازن مالي جيد ووضعها المالي جيد من خلال نتائج الاعمال الموجبة؛

- دراسة سبتي اسماعيل بعنوان(تقييم الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي**SCF**-دراسة حالة مؤسسة ملبنة التل بسطيف للفترة2016/2014-) حيث هدفت الى توضيح إجراءات تقييم الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، وإبراز دور النظام المحاسبي المالي في زيادة دقة تقييم الأداء الناتجة عن التطبيق الجيد لنصوصه، معتمدا على دراسة ميدانية لمؤسسة التل للفترة 2016/2014،والمقارنة بين نتائج التحليل لثلاث سنوات متتالية من النشاط، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها: أن مؤشرات الآداء المالي تكون أكثر تعبير عن واقع تشاط المؤسسة في حالة التطبيق الجيد للنظام المحاسبي المالي، اضافة الى وجود تعارض بين الحق المحاسبي للمؤسسة والحق الجبائي للدولة، أما بالإسقاط على المؤسسة فان الملبنة تملك من المؤهلات ما يمكنها من تحقيق توازن مالي منشود

- دراسة جمال معتوق بعنوان(تحليل القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي **scf**: دراسة حالة المؤسسة العمومية لانتاج الحليب ومشتقاته: مجمع **GIPLAIT**(وحدة ملبة التل مزلوق، سطيف) للفترة2014-2015، حيث هدفت الى التعرف على الأدوات التي يستعملها المحلل المالي في تحليل القوائم المالية للمؤسسة من أجل تقييم آدائها، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها: انه يتم اعداد القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي بالقيمة الحقيقية وهو ما يمكن مستخدميها من القراءة الجيدة لها، وأن هذه القوائم تساهم في عملية اتخاذ القرارعن طريق تحليلها وتبيان نقاط القوة والضعف استنادا الى نسب مالية.

يمكن أن نحدد أوجه التشابه مع الدراسات السابقة في كونها تتقارب مع الهدف العام للدراسة من خلال دراسة انعكاس تطبيق متطلبات النظام المحاسبي المالي على جودة مخرجات التحليل المالي، لكنها تخص مجموع القوائم المالية، أما هذه الدراسة فهي تسعى الى تحديد جودة قائمة المركز المالي التي تعد أهم مخرجات النظام المحاسبي كمدخل في التحليل المالي، بهدف تقييم الآداء المالي من منظور الأهداف المالية للمؤسسة، وتم الاعتماد على المؤشرات التي تربطها علاقة بقائمة المركز المالي فقط، مع التركيز على الأهداف المالية في اعتماد مؤشرات القياس.

## 2. التحليل المالي في ظل تطبيق متطلبات النظام المحاسبي المالي:

### 1.2. تعريفه:

يمكن تعريف التحليل المالي بأنه (شنوف، 2012، صفحة 10)" : عبارة عن الأساليب والطرائق الإحصائية والرياضية التي يقوم بها المحلل المالي على البيانات المالية والكشوف المحاسبية، من أجل تقييم أداء الشركات في الماضي والحاضر وتوقع ما تكون عليه الوضعية المالية في المستقبل المنظور، والتحليل المالي هو نظام لتشغيل البيانات لاستخلاص معلومات تساعد متخذي القرارات"

فالتحليل المالي الحديث يركز على تفسير القوائم المالية وتحليلها من خلال معالجة البيانات المتاحة بطرق إحصائية ورياضية بغرض اتخاذ القرارات المستقبلية، ما يساعد في اكتشاف نقاط القوة والضعف في السياسات المالية بالمؤسسة وهذا من أجل تحسين الأداء في المؤسسة.

**2.2. مستجدات التحليل المالي في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي:**

أصبح من الضروري اعداد القوائم المالية وفق متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، حيث قامت الجزائر بتبني نظام محاسبي مالي بهدف التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، من خلال القانون 11/07 المؤرخ في 15 ذو القعدة 1428 الموافق لـ25 نوفمبر 2007 المتضمن للنظام المحاسبي المالي، وتقرر تطبيقه على المؤسسات الجزائرية ابتداءا من مطلع سنة 2010، وتم استخدام مصطلح المحاسبة المالية، وعرف حسب نفس القانون أن (الرسمية، 2007/04/25، صفحة 3) : "المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها، وتقييمه، وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية". حيث أصبح يرتكز على الجانب المالي للمؤسسة، أكثر من الجانب المحاسبي.

ان الانتقال الى النظام المحاسبي المالي يحمل تغييرات بالنسبة للتحليل المالي تمس عدة جوانب كما يلي:

- **من حيث المبادئ**: من المستجدات التي جاء بها هذا النظام هو إضافة مبدأ جديد وهو تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني، وهو ما يساهم في عرض واقعي للمؤسسة من خلال تسجيل التمويل الايجاري، ادخال مؤشر فقدان القيمة إيرادات الأنشطة العادية...

- **من حيث طرق التقييم والتسجيل المحاسبي**: حيث أصبح يستند في التقييم إضافة الى التكلفة التاريخية على القيمة العادلة او ما اصطلح عليه في النظام المحاسبي المالي بالقيمة الحقيقة، وهو ما سيساهم في الوصول الى نوعية أحسن في المعلومة المحاسبية، وتزويد المستخدمين بمعلومات مالية تعبر عن الواقع الاقتصادي، وتسمح بإجراء المقارنات، وعليه فجودة التحليل المالي هي من جودة البيانات والمعلومات التي يستند اليها، فالتكلفة التاريخية تعتبر صادقة في تاريخ حدوثها لكن تجاهلها لتغير القوة الشرائية لوحدة النقد أدى الى قياسات محاسبية غير قابلة للمقارنة، وغير موضوعية، خاصة في ظل الموجات التضخمية التي تواجه الواقع الاقتصادي، أما من ناحية التسجيل فان المحلل المالي سيعفى من اجراء المعالجة الأولية التي كان يجريها سابقا بالانتقال من الميزانية المحاسبية الى الميزانية المالية، بل أصبح يستند على الميزانية بشكلها الحالي.

- **من حيث عرض القوائم المالية**: إن تطبيق النظام المحاسبي المالي ينعكس على القوائم المالية، والتي توفر الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية اللازمة لتحقيق أهداف المحاسبة المالية، فبالنسبة لقائمة المركز المالي أصبحت تظهر معلومات غنية مثل فصل الأصول وكذا الخصوم الى جارية وغير جارية، معطية تفاصيل كثيرة لم تكن معروفة في الشكل القديم، وهو ما سيسهل اعداد الميزانية الوظيفية، إضافة الى إظهار الأصول بقيمتها الحقيقية بدلا من القيمة التاريخية التي كان معمولا بها سابقا، وهو ما سيستجيب لأغراض التحليل المالي، أما جدول حسابات النتائج أصبح يعطي صورة أكثر حيوية عن المؤسسة، حيث يقيس الأداء ويبين ما اذا كانت نتيجة الأداء ربحا أو خسارة، كما استحدث النظام قوائم جديدة هي جدول تدفقات الخزينة والذي يمثل وسيلة تحليل إضافية، كونه يعطي حركة ديناميكية لدخول وخروج النقدية في المؤسسة، ويوضح المقبوضات والمدفوعات النقدية، وصافي التغير في النقد الناتج عن الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

إضافة الى جدول تغيرات الأموال الخاصة والذي يوفر وضعية تحليلية لحركة رؤوس الأموال معطيا معلومات إضافية في التحليل فيما يتعلق بالتغيرات التي تحدث خلال السنة على رأس المال، والأرباح المحتجزة والتوزيعات والاحتياطات، وتحديد الاحتياجات التمويلية الدائمة للمؤسسة اضافة الى الملاحق وهذا حسب احتياج المؤسسة.

**3. تقييم الأداء المالي في المؤسسة:**

**1.3. تعريفه:** تعددت التعاريف وتنوعت حول مفهوم تقييم الأداء المالي للمؤسسة كل حسب الزاوية التي ينظر منها، لكن التعريف الذي نجده أقرب ما يكون الى الهدف من هذه الدراسة يعرفه بأنه (نوبلي، 2015، صفحة 163) "تقييم نشاط الوحدة الاقتصادية في ضوء ما توصلت إليه من نتائج نهاية فترة مالية معينة عادة تكون سنة، بحثا عن العوامل المؤثرة في النتائج، وتشخيص ما تبين من انحرافات أثناء التنفيذ، وتحديد المسؤوليات وتفادي أسبابها في المستقبل، وذلك باستخدام مجموعة من المقاييس والمؤشرات المالية."

وبالتالي عملية التقييم تساعد المؤسسة في التعرف على كفاءة وفعالية الآداء المالي، والكشف عن الانحرافات ومعالجتها إن وجدت.

**2.3.مؤشرات تقييم الاداء المالي:** تساعد مؤشرات الأداء في قياس الآداء وفعالية العمل وتحقيق الأهداف، وهذه المؤشرات تهدف الى قياس مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المالية المتمثلة في (قريشي، 2002 ): (قريشي، التسيير المالي، 2002 الصفحات 39-41 )

-المحافظة على مستوى الأداء المالي: ويعتبر معيار مهم لتقييم الآداء كونه يعتبر هدفا ماليا تسعى المؤسسة لتحقيقه من أجل تحقيق الأمان، ويتحقق ذلك بتدنية التكاليف وتعظيم الايرادات بصفة مستمرة، بغية تحقيق التراكم في الثروة والاستقرار في مستوى الأداء، فهو عبارة عن التناسق بين مصادر الاموال واستخداماتها، يتم قياسه من خلال مؤشرات التوازن المالي؛

-التحكم في المخاطر وتحقيق اليسر المالي: مواجهة المخاطر المالية يعد من بين أهم أهداف المالية التي تسعى اليها المؤسسة ويتم قياسها من خلال مؤشرات المديونية؛

- توفير السيولة الملائمة: لابد على المؤسسة من تحقيق الحد الأدنى من السيولة النقدية التي تعتبر هامش أمان يمكنها من مواجهة التزاماتها، وتفادي سحب الثقة منها أو الافلاس، ويتم تقييمه من خلال مؤشرات السيولة؛

-تحقيق المردودية: يجب على المؤسسة أن تسعى لتحقيق نتائج موجبة حاليا، كما لابد أن تسعى الى تحقيق نتائج في المستقبل من خلال التخصيص الامثل للموارد المتاحة للوصول الى النتائج المسطرة، ويتم قياسه من خلال مؤشر المردودية؛

-تعظيم قيمة المؤسسة: تزداد قيمة المؤسسة كلما تمكنت من تحقيق نتائج محاسبية بشكل مستمر حيث تتراكم النتائج وتكون فوائض موجبة، والبحث عن سبل تحقيق عوائد كبيرة ومستمرة وراء الاموال المستثمرة، ويتم قياسه من خلال معدل العائد على الاستثمار.

وعليه فان تقييم الأداء المالي يغطي جوانب متعددة، حيث يقيس مدى تحقيق الربحية في ظل الإمكانيات المادية والمالية المتاحة، كما يساهم في تحديد أفضل مزيج مرغوب فيه من الأصول من حيث حجم ونوع الاستثمار المناسب، وتحديد الحجم المناسب من رأس المال والديون سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل، كما يقيس قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها وبالتالي تحقيق النمو والاستمرارية، وأثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة. (شملال 2017، صفحة 6)

**4. الطريقة والأدوات:**

**1.4. نموذج الدراسة المقترح:** من خلال الشكل1 الموجود في قائمة الملاحق واستنادا الى متغيرات الدراسة المستنبطة من العنوان فإن المتغير المستقل في الدراسة هو التحليل المالي من خلال مؤشراته الخمس (التوازن المالي، االسيولة، لمديونية المردودية، العائد على الاستثمار) ، أما المتغير التابع فهو الأداء المالي الذي يمكن أن نقيسه استنادا الى هذه المؤشرات، للحكم على قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المالية أم لا، وكل هذا في ظل تطبيق متطلبات النظام المحاسبي المالي.

**2.4. المنهج:** تم الاعتماد على المنهج التجريبي من خلال دراسة حالة مؤسسة سونلغاز للسنتين2018/2017، معتمدين على أحد أهم الكشوف المالية بالمؤسسة وهي قائمة المركز المالي، من خلال تطبيق أدوات قياس الأداء المالي للمؤسسة، مستندين على حقيقة وجود ارتباط بين اعداد هذه القائمة وفقا لمتطلبات النظام المحاسبي المالي والتحليل المالي، من أجل تحديد مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المالية، من خلال جمع البيانات العلمية الموجودة في قائمة المركز المالي لمؤسسة سونلغاز بسطيف كما تم الاعتماد على أسلوب التحليل من خلال تحليل النتائج واستنتاج العلاقات السببية بين متغيرات الدراسة.

وعليه فان بيانات الدراسة تتمثل في الحسابات الواردة في قائمة المركز المالي لسنتي 2018/2017 وهي ملخصة في الجدول(1) في قائمة الملاحق، وبتحليل الشكلين(2) و(3) نجد أن قيمة الأصول المتداولة أكبر من الأصول الثابتة، وأن قيم الاستغلال تمثل الجانب الأكبر في أصول الميزانية، ويفسر ذلك بطبيعة نشاط المؤسسة التي تختص في تسويق والامداد بالكهرباء والغاز وهو ما يؤكده ارتفاع المبلغ الخاص بقيم الاستغلال، أما جانب الخصوم نلاحظ قيمة الأموال الدائمة أكبر من قيمة الديون وهو ما يعني أن المؤسسة مستقلة ماليا وتعتمد على التمويل الذاتي أكثر من التمويل الخارجي.

**3. النتائج ومناقشتها:**

من خلال ما تم عرضه فيما سبق فان للتحليل المالي مؤشرات يقيس من خلالها مدى قدرة المؤسسة على بلوغ وتحقيق أهدافها المالية، وتشمل هذه المؤشرات ما يلي بالتطبيق على مؤسسة سونلغاز للسنتين2018/2017:

**1.3. مؤشرات التوازن المالي:** فهو ينطلق من مبدأ قدرة المؤسسة على احداث التوازن من خلال مقابلة سيولة الاصول باستحقاقية الخصوم، والجدول(2) في قائمة الملاحق يلخص هذه المؤشرات الخاصة بالمؤسسة للسنتين2018/2017.

**2.3. رأس المال العامل:** من خلال االجدول(2) نلاحظ ان صافي رأس المال العامل موجب في كلتا السنتين وهو دليل على وجود فائض من الأموال الدائمة والذي يذهب لتمويل الدورة التشغيلية (تمويل الاصول المتداولة)، ونفس الشيء بالنسبة لصافي رأس المال العامل الخاص الذي كان موجب كذلك لكلتا السنتين، وهو ما يؤكد قدرة المؤسسة على تمويل أصولها الثابتة استنادا الى أموالها الخاصة دون الاعتماد على المصادر الخارجية، فالموارد المالية المخصصة لتمويل الاستثمارات الرأسمالية هي مصادر داخلية، وهو مؤشر ايجابي يدل على احترام المؤسسة للتوازنات المالية العقلانية.

من جهة اخرى تبين أن رأس المال العامل الاجمالي أكبر من رأس المال العامل الاجنبي ما يدل على امتلاك المؤسسة سيولة معتبرة، دون اللجوء الى الاستدانة من طرف خارجي، وبالتالي فهي مستقلة ماليا.

ما يلاحظ كذلك هو زيادة هذه القيم من سنة 2017 الى سنة 2018، بمعنى توفير هامش أمان أكبر، والذي يرجع في الحقيقة لزيادة الأموال الدائمة من جهة، والأصول المتداولة من جهة أخرى، لكن الافراط في الزيادة قد يوقع المؤسسة في خطر تجميد الأموال وتحمل تكلفة الفرصة البديلة، وبالتالي لابد على المؤسسة تحديد القيمة المثلى اللازمة لهذه الزيادة بشكل مدروس.

**3.3. احتياج رأس المال العامل:** الاعتماد على رأس المال العامل لوحده غير كافي لدراسة التوازن المالي لابد على المحلل أن يدرس الاحتياجات الحقيقية من رأس المال العامل لتحقيق التوازن.

من خلال الجدول(3) في قائمة الملاحق نلاحظ ان احتياجات رأس المال العامل ظهرت بقيم سالبة لكلتا السنتين يعني أن الموارد تغطي الاحتياجات في المدى القصير ويبقى فائض، ظهر سالب ما يعني ان المؤسسة لا تحتاج لراس مال عامل لأنه يغطي كل استثماراتها، وبمقارنة السنتين نجد أن احتياجات رأس المال العامل لسنة 2017 كانت أقل من سنة 2018، بمعنى ان المؤسسة حققت فائض اضافي ناتج عن زيادة الموارد القصيرة عن الاصول قصيرة الأجل.

**4.3. الخزينة:** وتعتبر المؤشر الثالث في قياس التوازن المالي والتي تعبر عن القيمة السائلة التي تبقى فعلا تحت تصرف المؤسسة بعد طرح احتياجات رأس المال العامل من هامش رأس المال العامل.

من خلال الجدول (4) في قائمة الملاحق نلاحظ أن المؤسسة حققت خزينة موجبة في كلتا السنتين، وهو ما يدل على وجود فائض في رأس المال الصافي والذي يشكل خزينة موجبة، بتعبير آخر المؤسسة حققت هامش أمان من النقود، ذلك أن الموارد الدائمة تغطي الأصول الثابتة وكذلك الموارد في المدى القصير تغطي الاحتياجات.

**5.3. السيولة:** تساعد في تحديد مدى امكانية الأصول الجارية للمؤسسة على مسايرة استحقاق الخصوم الجارية وتغطية الديون المالية المستحقة.

من خلال الجدول(5) في قائمة الملاحق نلاحظ أن نسبة السيولة العامة تفوق الواحد وهو مؤشر جيد من الناحية المالية، ودليل على أن الديون قصيرة الأجل تغطي الأصول المتداولة، وبالتالي فهي قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل؛

بالنسبة للسيولة السريعة بلغت 0.52 سنة 2017، ما يدل على كفاءة المؤسسة في تغطية الالتزامات الجارية بالأصول سريعة التحول الى نقدية، دون اللجوء الى بيع مخزوناتها، وهو دليل على أريحية المؤسسة في الدفع دون صعوبات، لكن هذه النسبة انخفضت سنة 2018، حيث أصبحت 0.13 وهي نسبة ضعيفة تفسر بعجز نسبي للمؤسسة في هذه السنة على مقابلة التزاماتها قصيرة الاجل من خلال الأصول سريعة التداول، وعجز المؤسسة في المدة القصير على تحويل الأصول الى سيولة جاهزة، ويعود هذا للزيادة التي مست المؤسسة في قيم الاستغلال وفي نفس الوقت انخفاض في الأصول السريعة(الزبائن والضرائب) .

بالنسبة للسيولة الفورية هي منخفضة جدا في كلتا السنتين، فالمؤسسة لديها سيولة جاهزة ضعيفة مقارنة بالتزاماتها المالية قصيرة الاجل.

**6.3.المديونية:** تقيس مدى اعتماد المؤسسة في تمويل استثماراتها على مصادر التمويل الخاصة أو الخارجية، أو مزيج منهما.

من خلال الجدول (6) في قائمة الملاحق نأكد ما توصلنا اليه سابقا أن المؤسسة تعتمد على التمويل الذاتي في تمويل أنشطتها، كما أن هذه النسبة بقيت ثابتة على مدار السنتين، ما يعني أن المؤسسة تنتهج سياسة في تثبيت تمويلها والحفاظ على استقلالها المالي، مبتعدة عن المخاطر التمويلية، ومشكل السداد.

ما يعني أنه في امكان المؤسسة زيادة هامش الاقتراض في السنوات المقبلة اذا أرادت الاستفادة من الرفع المالي لتحسين مردودية الأموال الخاصة، فهي في وضع مريح وتعتبر نقطة قوة يمكن استغلالها.

**7.6.المردودية:** نتطرق الى المردودية المالية لارتباطها بموضوع البحث، أو كما تعرف بالعائد على الأموال الخاصة والتي تقيس نسبة ما يحصل عليه المساهم كربح صافي من خلال كل دينار مستثمر في رأس مال المؤسسة، وبالعودة الى المؤسسة محل الدراسة يمكن ان نحسب المردودية المالية بالمعادلة التالية:

المردودية المالية=النتيجة الصافية/الاموال الخاصة وقدرت هذه النسبة في المؤسسة محل الدراسة بـ 0.029

أي أن المؤسسة لا تحقق مردودية مقبولة مقارنة بحجم الاموال الخاصة في المؤسسة، وهذا نتيجة لقيمة راس المال العامل المرتفعة، حيث أن كل دينار مستثمر من الاموال الخاصة لا يرافقه إلا ارتفاع بنسبة 0.029 في نتيجة المؤسسة.

**8.6. العائد على الاستثمار:** يقيس الكفاءة العامة للمؤسسة في توليد الأرباح استنادا الى أصولها الثابتة، ويحسب بالعلاقة التالية= النتيجة الصافية/الاصول الثابتة وبتطبيق العلاقة على مؤسسة سونلغاز نجد أن نسبة العائد قدرت 0.061 وهي نسبة منخفضة، رغم ان قيمة الأصول الثابتة غير مرتفعة نتيجة لنشاط المؤسسة الذي يرتكز بشكل أكبر على توريد الكهرباء والغاز ويرجع السبب كذلك الى المبلغ الكبير للخزينة الموجبة، حيث لابد على المؤسسة أن لا ترفع في قيمة الخزينة بشكل كبير مقارنة مع احتياجاتها قصيرة الأجل، بل تحدد بشكل مدروس بما يقابل هذه الاحتياجات من جهة واستثمار جزء من الفائض لتحقيق عوائد مربحة بدلا من تركها مجمدة.

**7. خاتمة:**

من خلال ما تم عرضه سابقا تبين أن قائمة المركز المالي المعدة وفقا لمتطلبات النظام المحاسبي المالي كان لها دور ايجابي في تسهيل التقييم للوضع المالي للمؤسسة، حيث توضح محتوياتها بشكل مفهوم، وقابل للمقارنة من أجل تشخيص الوضع المالي وهذا بالاستناد الى مؤشرات التوازن المالي، ومؤشرات السيولة واليسر المالي، مؤشرات المردودية ومؤشر العائد على الاستثمار والتي تسعى الى قياس مدى قدرة المؤسسة على تحقيق وبلوغ أهدافها المالية المسطرة، وعليه يمكن أن نلخص أهم النتائج المتوصل اليها فيما يلي:

**1.7. نتائج الدراسة النظرية:**

- ✓ تطبيق النظام المحاسبي المالي ساهم في تحسين شكل ومضمون القوائم المالية واظهار تقسيمات بشكل واضح وقابل للفهم؛
- ✓ ركز النظام المحاسبي الجديد على الجانب المالي للمؤسسة أكثر من المحاسبي وقد استعمل مصطلح المحاسبة المالية بدل المحاسبة؛
- ✓ التسجيل وفق النظام المحاسبي المالي يجعل القوائم المالية موافقة للواقع الاقتصادي في ظل تغيرات الاسعار؛
- ✓ قائمة المركز المالي المعدة وفق متطلبات النظام الجديد تظهر تقسيمات وتفاصيل لم تكن موجودة في النظام المحاسبي القديم وبالتالي تجنب المحلل اعادة ترتيب وتبويب الحسابات بما يخدم أهداف التحليل؛
- ✓ قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي توفر معلومة محاسبية ذات مصداقية بظهور مفهوم القيمة الحقيقية؛
- ✓ من ناحية التسجيل فان المحلل المالي سيعفى من اجراء المعالجة الأولية التي كان يجريها سابقا بالانتقال من الميزانية المحاسبية الى الميزانية المالية، بل أصبح يستند على الميزانية بشكلها الحالي؛
- ✓ تساعد نتائج تقييم الاداء المالي في المؤسسة في ترشيد قرارات المؤسسة وتقييم قدرتها على تحقيق أهدافها المالية؛
- ✓ عملية التقييم تساعد المؤسسة في التعرف على كفاءة وفعالية الاداء المالي، والكشف عن الانحرافات ومعالجتها ان وجدت.

**2.7. نتائج الدراسة التطبيقية:** من خلال تحليل قائمة المركز المال وتقييم الأداء المالي للمؤسسة سونلغاز للسنتين 2018/2017 يمكن أن نستنتج نقاط قوة ونقاط ضعف خاصة بالمؤسسة في تحقيقي أهدافها المالية كما يلي:

- ✓ هدف التوازن المالي : أظهرت النتائج أن مؤشرات التوازن كانت إيجابية وهو ما يدل على احترام المؤسسة للتوازنات المالية العقلانية؛
- ✓ هدف السيولة: السيولة العامة كانت جيدة لكن السيولة السريعة والجاهزة منخفظة ويفسر هذا باعتماد المؤسسة بشكل كبير على قيم الاستغلال في مقابلة التزاماتها قصيرة الأجل، وهذا عائد لطبيعة نشاطها، إضافة الى وجود نقص في السيولة الجاهزة في خزينة المؤسسة؛
- ✓ هدف تجنب المخاطر واليسر المالي: المؤسسة مستقلة ماليا، وهي بعيدة عن خطر المديونية وصعوبة الاقتراض كونها تعتمد على التمويل الداخلي في تمويل استخداماتها؛
- ✓ هدف المردودية: المؤسسة لا تحقق مردودية مالية جيدة مقارنة بالأموال الخاصة التي تمثل رأس المال المؤسسة؛
- ✓ هدف خلق قيمة:ا لعائد على الاستثمار منخفض مقارنة بالأصول الثابتة للمؤسسة، وبالتالي لابد من استثمار جزء من الخزينة الصافية لتحقيق عوائد مربحة بدلا من تركها مجمدة.

**3.7. اختبار صحة الفرضيات:**

- **الفرضية الفرعية الأولى:** "ساهم تطبيق متطلبات النظام المحاسبي المالي في توفير قائمة مركز مالي مفهومة وقابلة للمقارنة"

تم تأكيد صحة الفرضية، لأن النظام الجديد يلزم المؤسسة بإظهار قائمة المركز المالي في شكل تقسيمات، تبين الأصول الثابتة والمتداولة في جانب الأصول (على أساس السيولة) والأموال الخاصة والخصوم طويلة الأجل والخصوم قصيرة الأجل في جانب الخصوم (على أساس الاستحقاق)، بالإضافة الى اجبارية اظهار المبالغ الخاصة بالسنة الحالية والسنة التي تسبقها بغرض تسهيل المقارنة، وهو ما سيسهل عمل المحلل المالي ويجنبه اعادة معالجة البيانات بما يخدم أهداف التحليل

- **الفرضية الفرعية الثانية:** "تقيس مؤشرات تقييم لأداء المالي قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المالية"

تم تأكيد صحة الفرضية، فالمحل المالي يعتمد على مؤشرات تقيس مدى قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية متمثلة في تحقيق التوازن من خلال مؤشرات التوازن، توفير السيولة للمؤسسة من خلال نسب السيولة، تجنب المخاطر واليسر المالي من خلال نسب المديونية، تحقيق المردودية المالية من خلال نسبة المردودية المالية وأخيرا خلق قيمة مضافة من خلال معدل العائد على الاستثمار، هذه المؤشرات مجتمعة تساعد المحلل المالي على تقييم نجاعة المؤسسة في التحكم بآدائها المالي.

- الفرضية الفرعية الثالثة: "قائمة المركز المالي المعدة وفق متطلبات النظام المحاسبي المالي تساهم في تحسين جودة ومصداقية نتائج تقييم الاداء المالي."

تم تأكيد صحة الفرضية، لأن النظام المحاسبي المالي تبنى مفهوم القيمة الحقيقة، التي تجعل قائمة المركز المالي موافقة للواقع الاقتصادي في ظل تقلبات الأسعار، وكذلك تزيد في جودة الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية، وجودة مخرجات النظام المحاسبي تنعكس على جودة مدخلات التحليل المالي، وبالتالي توفر معلومة صادقة وموثوقة تؤدي الى نتائج تقييم مالي ذات مصداقية.

وبتأكيد صحة الفرضيات الثلاث يمكن تأكيد صحة الفرضية الرئيسية العامة بأن: تطبيق المؤسسة لمتطلبات النظام المحاسبي المالي من شأنه تحسين جودة نتائج تقييم الاداء المالي من خلال تطبيق مؤشرات التحليل المالي.

**8. الملاحق:**

الشكل(1) نموذج الدراسة المقترح

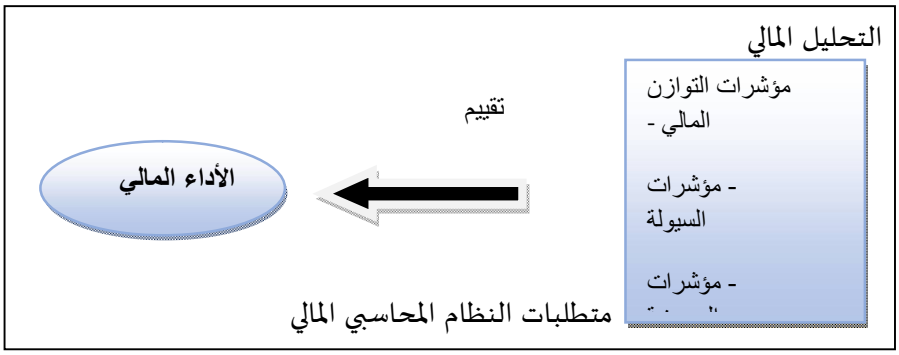


**المصدر:** من تصور الباحثتان

الجدول(1) : الميزانية المختصرة لمؤسسة سولغاز للسنتين 2018/2017( الوحدة: مليون دج)

| الاصول | المبالغ(2017) | المبالغ(2018) | الخصوم | المبالغ(2017) | المبالغ(2018) |
|---|---|---|---|---|---|
| الأصول الثابتة | 13182.71 | 14514.50 | الأموال الدائمة | 26824.16 | 30141.91 |
| الأصول المتداولة | 18299.31 | 21396.66 | الأموال الخاصة | 24499.45 | 27879.051 |
| قيم كالاستغلال | 15843.72 | 20668.95 | ديون طويلة الأجل | 2324.70 | 2262.86 |
| قيم قابلة للتحقيق | 2113.48 | 390.45 | ديون قصيرة الاجل | 4657.87 | 5769.25 |
| قيم جاهزة | 342.10 | 337.25 | | | |
| المجموع | **31482.03** | **35911.16** | المجموع | **31482.03** | **35911.16** |

**المصدر:** من اعداد الباحثتان استنادا الى قائمة المركز المالي الخاصة بالمؤسسة.

الشكل(2): التمثيل البياني لأصول الميزانية المالية المختصرة

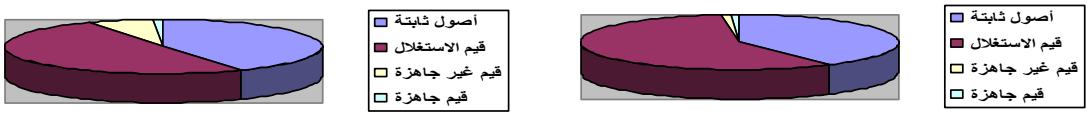


سنة2017 سنة 2018

**المصدر:** من اعداد الباحثتان استنادا الى الميزانية المختصرة

الشكل(3): التمثيل البياني لخصوم الميزانية المختصرة

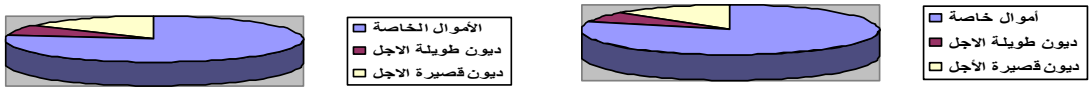


سنة2017 سنة 2018

**المصدر:** من اعداد الباحثتان استنادا الى الميزانية المختصرة

الجدول(2): أنواع رأس المال العامل للمؤسسة

| البيان | 2017 | 2018 |
|---|---|---|
| الأموال الدائمة | 26824.16 | 30141.91 |
| الأصول الثابتة | 13182.71 | 14514.50 |
| **صافي رأس المال العامل** | **13641.45** | **15627.41** |
| الأموال الخاصة | 24499.45 | 27879.051 |
| الأصول الثابتة | 13182.71 | 14514.50 |
| **صافي رأس المال العامل الخاص** | **11316.74** | **13364.551** |
| الأصول المتداولة | 18299.31 | 21396.66 |
| **رأس المال العامل الإجمالي** | **18299.31** | **21396.66** |
| الديون طويلة الأجل | 2324.70 | 2262.86 |
| الديون قصيرة الأجل | 4657.87 | 5769.25 |
| **رأس المال العامل الأجنبي** | **6982.57** | **8032.11** |

المصدر: من اعداد الباحثتان استنادا الى الميزانية المالية المختصرة

الجدول(3): احتياجات رأس المال العامل للمؤسسة

| البيان | 2017 | 2018 |
|---|---|---|
| قيم الاستغلال | 15843.72 | 20668.95 |
| قيم قابلة للتحقيق | 2113.48 | 390.45 |
| ديون قصيرة الأجل | (4657.87) | (5769.25) |
| احتياجات رأس المال العامل | -13299.33 | -15290.15 |

**المصدر:** من اعداد الباحثتان استنادا الى الميزانية المالية المختصرة

الجدول(4): الخزينة الصافية للمؤسسة

| البيان | 2017 | 2018 |
|---|---|---|
| رأس المال العامل | 13641.45 | 15627.41 |
| احتياجات رأس المال العامل | -13299.33 | -15290.15 |
| الخزينة الصافية | **16940.78** | **30917.56** |

المصدر: من اعداد الباحثتان استنادا الى الميزانية المالية المختصرة

الجدول(5): نسب السيولة الخاصة بالمؤسسة

| | | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|
| نسبة السيولة العامة | الاصول المتداولة<br>الخصوم المتداولة | 3.92 | 3.7 |
| نسبة السيولة السريعة | الأصول المتداولة-<br>المخزون<br>الخصوم المتداولة | 0.52 | 0.13 |
| نسبة السيولة الفورية | النقدية<br>الخصوم المتداولة | 0.074 | 0.058 |

المصدر: من اعداد الباحثتان استنادا الى الميزانية المالية المختصرة

الجدول(6): نسب المديونية الخاصة بالمؤسسة

| البيان | | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|
| نسبة هيكلة الأموال الخاصة | الأموال الخاصة<br>مجموع الخصوم | 0.78 | 0.78 |
| نسبة المديونية | مجموع الديون<br>مجموع الاصول | 0.22 | 0.22 |

**المصدر**: من اعداد الباحثتان استنادا الى الميزانية المالية المختصرة

**8. الإحالات والمراجع:**

1.الجريدة الرسمية. (2007/04/25). القانون 11-07 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي (العدد 74). الجزائر.

2.الياس بن ساسي ويوسف قريشي. (2002 ). التسيير المالي . عمان: دار وائل.

3.الياس بن ساسي ويوسف قريشي. (عمان، 2002 ). التسيير المالي . دار وائل.

4.شعيب شنوف. (2012). التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي **IFRS** (ط1). الجزائر: دار زهران للنشر والتوزيع.

5.نجلاء نوبلي. (2015). استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المطاحن الكبرى للجنوب-بسكرة-. أطروحة دكتوراه. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة.

6.نصر الدين بن نذير، أيوب شملال. (25 04، 2017). لوحة القيادة كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة الشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء **SPE**. بحث مقدم في لملتقى الوطني الأول حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الابداع. الجزائر: جامعة البليدة.